حاشية على شرح المنظومة البهوتية في علم الوضع، تأليف
محمد (أمين فتوى حماه). كتبت في القرن
الثالث عشر الهجري تقديرا.

٢٠ ق ٢٧ س ٢٣×١٧ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد.

١- الصرف والوضع، اللغة العربية
أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ.

٢١

حاشية على البهوتية شرح
منظومة رسالة الوضع
من تعليقات الاخ
في الله الشيخ محمد
امين فتوى
حماه فسح
الله في
مدته
م

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ... وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين فهذه تقييدات على شرح المنظومة البهوتية في علم الوضع لناظمها رحمه الله تعالى الحمد لله الخ عدل عن الجملة الفعلية التي هي الاصل اذ اصل الحمد لله حمدا لله الى الجملة الاسمية للايذان بادامة ثبوت الحمد له تعالى واستمراره لا حدوثه متجددا كما تفيده الجملة الفعلية وهو السر في كون تحية الخليل للملائكة عليه وعليهم التحية والسلام احسن من تحيتهم له في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وتحقيق المقام ان الجملة الاسمية تفيد بحسب الوضع الثبوت اي ثبوت المحمول للموضوع من غير افادة الدوام فقولك زيد منطلق تفيد ثبوت الانطلاق لزيد مجردا عن الدوام لكنها تفيد الدوام بواسطة القرينة والقرينة هنا وفي الآية العدول عن الجملة الفعلية الى الاسمية والجملة الفعلية تفيد بحسب الوضع التجدد اي حصول الشيء بعد ان لم يكن من غير افادة التجدد الاستمراري وهو التقضي شيئا فشيئا لكنها قد تفيده بواسطة القرينة فالجملة اصل وضع الاسم لافادة الثبوت وافادته الدوام من خارج بواسطة القرينة واصل وضع الفعل لافادة التجدد وافادته الاستمرار التجددي من خارج ايضا بواسطة القرينة لا يقال انه في ابتداء خطبة المتن بجملة الفعلية ولم يعدل عنها الى الجملة الاسمية لهذه النكتة النكات تترجح باعتبار توجه قصد المتكلم فالمتكلم له ان يرجح اي نكتة كانت ويختارها وان كان غيرها اقوى ولا اعتراض عليه وال في الحمد للجنس ومعناه الاشارة الى الحقيقة من حيث هي حاضرة في ذهن السامع والمراد تخصيص حقيقة الحمد به تعالى المستدعي لتخصيص جميع افرادها به تعالى الذي فضل الخ اوقع الحمد في مقابلة نعمة ليثاب عليه ثواب الواجب الذي فضل النوع الانساني على كثير ممن خلق اي بمزايا لا توجد في غيره كحسن الصورة واعتدال القامة والتمييز بالعقل والافهام بالنطق والاشارة والخط والتهدي الى اسباب المعاش والمعاد الى غير ذلك مما يفوق الحصر ويتعذر احصاؤه وشرفه بالنطق اي المنطوق به والمراد الكلام المنطوق به فهو مصدر بمعنى اسم المفعول والمعنى

وتوحد

٢

وشرفه بالتهيؤ للاتيان بالكلام الفصيح الدال على تنزيهه تعالى عما لا يليق به وتوحده بالوحدانية فقوله تسبيحا وتهليلا متعلقا بالنطق تعلق المدلول بالدال وفصاحة الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها وهذه نعمة جليلة حيث من المولى سبحانه وتعالى على النوع الانساني بالتهيؤ للاتيان بما يوصله اليه من المصالح الدينية التي توصله الى النعيم المؤبد العالمين جمع عالم بالكسر اي المتصف بالعلم بمعرفة الباء داخلة على المقصور بمعرفة اوضاع كلامه اي معرفة ما اشتمل عليه من المصالح الدينية والدنيوية ولا يخفى ما فيه من براعة الاستهلال وايضاح معانيه معطوف على معرفة اي خصهم بمعرفة اوضاع الخ وبايضاح معانيه وهو على حذف مضاف اي معاني تراكيبه فهو ناظر للمركبات وقوله وحل عقد نظامه ناظر للمفردات اذ المراد بحل عقد نظامه ايضاح معنى كل كلمة من الفاظه على الانفراد ولا يخفى ما فيه من الاستعارة المرشحة حيث شبه الفاظه في حسن نسجها على اعذب نسق بالجواهر منظومة في السلك بجامع النفاسة وحسن النسج وشبه ايضاح معنى كل كلمة على الانفراد بحل العقد بجامع ترتب زيادة الظهور على كل فان رؤية الدرة على حدتها اظهر من رؤيتها منضمة الى اخواتها في سلك والنظام والخيط الذي ينظم فيه الدر ترشيح على المشتق بشهيه صلى الله عليه وسلم بالمشتق بجامع كثرة الافادة بالنسبة للمصدر لدلالته على حدث فقط ودلالة المشتق على الحدث والزمان والنسبة او الحدث والذات والنسبة ولا شك انه صلى الله عليه وسلم الكثير الوجود افادة وذكر المصدر الى ما بعده بيانيه اي المشتق واكد من مصدر هو السهولة والكرم والمراد بالمشتق من ذلك افعل التفضيل اي الاسمح والاكرم من جميع الخلق افادة في بغاية الفصاحة ونهاية البلاغة الغاية والنهاية اخر الشيء وفصاحة المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح وبلاغته ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فصيح وحسن الشيم من اضافة الصفة للموصوف اي الشيم الحسنة والشيم جمع شيمة الخلق والعادة فطهور اللام مزيدة لتقوية العامل بالالسنة جمع لسان الجارحة المعروفة والمراد به الكلام البليغ من اطلاق اسم الشيء على ذلك الشيء فهو مجاز مرسل والعلاقة الكلية

ظهور الجبابرة والشجاعة   الى الاوضاع اي الى العلم بكون هذا اللفظ موضوعاً
لهذا المعنى   على وجه خال من نوع اوصفة   ببيان مرادها فيه استعارة
بالكناية حيث شبه سنطوية بانسان ذي ارادة والمراد تخييل   وبفتح مغلقها
فيه استعارة مصرحة حيث شبه المسائل الصعبة بالاشكال مكمل المغلقة بجامع عسر
الوصول الى المقصود والفتح والمراد به هنا ازالة الصعوبة ترشيح   على مسلك
حال من وجه اوصفة   ومهيع عزيز في القاموس وطريق مهيع لمقعد بين
والجمع مهايع   الكلام عليها كثير شهير لكن لا باس بايراد شيء يتعلق بالبسملة
من جهة هذا الفن فالبسملة تشتمل على الوضع الشخصي وهو ما تعين فيه اللفظ وعلى
الوضع النوعي وهو ما لا يتعين فيه اللفظ بل اخذ بعنوان كلي وعلى الوضع الخاص
وهو ما لوحظ فيه المعنى الخاص بخصوصه وعلى الوضع العام وهو ما لوحظ فيه المعنى بوجه
كلي ادعوية فالباء وضعها الشخصي عام اتفاقا والخلاف انما هو في الموضوع له هل هو الامر الكلي
او الجزئي كما يأتي والكلم وضعه الشخصي عام لموضوع له علم ولفظ الجلالة وضعه خاص
لموضوع له خاص والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان والمشتقات موضوعة بوضعين
وضع المادة للحدث ووضع الهيئة للذات والنسبة فباعتبار وضع المادة وضعها
شخصي عام وباعتبار وضع الهيئة وضعها نوعي عام لموضوع له خاص تامل
المحذوفة افعالها وجوبا لانها بدل من اللفظ بفعلها ولا يجمع بين البدل والمبدل
منه فالتلفظ بحمد البدل من التلفظ بفعله وهو احمد   لكونها اصلا وجه اصالتها
هو ان الحمد من الاوصاف المتجددة والتابع التعبير عن الوصف المتجدد بالجملة الفعلية
لان الفعل يدل على التجدد اي الحصول بعد ان لم يكن وان كان دلالته على الاستمرار
التجددي فبواسطة القرينة لا بحسب الوضع كما تقدم   واستشكل الحذف لیقع الحمد
الخ فيه ان الحذف هنا واجب كما قدمه فكيف يكون لسببه مراعاة موافقة التسمية
في الحذف واجمالا لا لفظي لا ينافي كونه ايضا لامر معنوي   والاوضاع الحلي
جمع حلية بالكسر الخلقة والصورة والصفة والهيئات جمع هيئة بالفتح وبكسر حال
الشيء وكيفيته   بحلية التبيان الحلية بالكسر ما يزين به من مصوغ مصوغ
المعدنيات او الحجارة واضافته الى التبيان بالكسر البيان اضافة المشبه
به للمشبه اي زين اوضاع الفن بالتبيان التشبيه بالحلية وزين ترشيح لهذا التشبيه
صدر عن الماء اي رجع فعلى ورد الماء اتاه وصدر عنه رجع فالوارد

بالنسبة

٣

بالنسبة للصدر اول فقوله زمان الشيبوبة والكهولة نشر على ترتيب اللف راجعة
للورد والكهولة للصدر وكذا يقال فيما بعده   او جميع البشر يعني ان قوله
ورد امع صدر اشارة الى التعميم في قوله اوضاع الشيء اولا واخرا وما بينهما على حد قوله
تعالى ولله المشرق والمغرب اي وما بينهما فقوله فيكون المراد الخ تفريع على قوله
او جميع البشر   هي هنا للترتيب الرتبي والاخباري للترتيب الرتبي هو تقديم
ما حقه التقديم كما هنا اذ ما يتعلق بالخالق حقه التقديم على ما يتعلق بالمخلوق
فتقديم الثناء على الله جل وعلا على الثناء على نبيه صلى الله عليه وسلم ليس لترتيب
الزمان وتراخيه بل لما ذكرنا   ان ثم موضوعة للترتيب والتراخي
في الزمن وهنا لا تراخي في الزمن فاستعمالها فيما ذكر على سبيل المجاز لعلاقة
المشابهة فتجري فيها الاستعارة المصرحة التبعية وتقريرها ان يقال شبه الترتيب الرتبي
بالترتيب والتراخي في الزمن تنزيلا للتفاوت في الرتبة منزلة المتفاوت في الزمن
وللتفاوت الترتيب والتراخي في الزمن للترتيب الرتبي في التشبيه للجزئيات واستعير
لفظ ثم الموضوعة لكل فرد من افراد الترتيب والتراخي في الزمن للترتيب الرتبي
الجزئي على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية وكذا الجامع بين الترتيب الاخباري
والترتيب والتراخي في الزمن هو التفاوت لما بين متعلق الاخبار بما قبل ثم وبين
متعلق الاخبار بما بعدها من التفاوت تامل   بمعنى الدعاء حاصله ان
ان الصلاة تطلق بالاشتراك اللفظي على ثلاثة معان الرحمة اذا كانت من
الله تعالى والاستغفار اذا كان من الملائكة والتضرع والدعاء اذا كان من ادمي
او جني او حيوان او جماد   ان الصلاة معناها واحد وهو العطف لكن
العطف بالنسبة اليه تعالى بمعنى الرحمة وبالنسبة الى الملائكة بمعنى الاستغفار
وبالنسبة الى الادمي التضرع فهي على هذا من قبيل الاشتراك المعنوي
ومعناه الدلالة اي على طريق يوصل الى المطلوب سواء حصل المطلوب
او لم يحصل وهذا عندنا معاشر اهل السنة ذكره الملوي في شرحه الكبير على متن السلم
السلم خلافا للمعتزلة في تخصيصهم لها بالدلالة الموصلة هذا المشهور نقله على التوفيق
كما قاله التفتازاني ورد نقض الاول بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم الاية وفتح
باب التاويل لاهل حب التوفيق خلاف الانصاف فالذي يظهر انها تطلق
بالمعنيين صبان في حاشية الملوي   جمع صاحب هذا على مذهب الاخفش

فان عنده من صيغ جموع التكسير للكثرة جمع الفعل وزن كركب وصحب واما على مذهب
سيبويه فهما اسما جمع لا نه وزن فعل ليس عنده من صيغ الجمع وهو الصحيح
ومذهب الاخفش مردود بان ركبا وصحبا يصغران على لفظهما فيقال ركيب وصحيب
وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه والفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس ان الجمع
ما دل على اكثر من اثنين دلالة تكرار الواحد بالعطف فهو من باب الكلية
واسم الجمع ما دل على اثنين واكثر دلالة المفرد على جملة اجزاء مسماه فهو من باب
الكل والغالب ان لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وقد يكون له ذلك كصحب
وركب وظاهر التعريف ان قولهم اسم جمع معناه اسم يدل على جماعة لان مدلوله
لفظ الجمع كما قيل واسم الجنس ما دل على الحقيقة ثم ان كان وضعه لها بقيد الوحدة
فاسم الجنس الاحادي كاسد او شرط استعماله في اكثر من اثنين من افراد حقيقته
فاسم الجنس الجمعي كروم وزنج او لا ولا بان يصدق بالقليل والكثير
فاسم الجنس الافرادي كما وتراب اي الالفاظ اي الذهنية ليوافق
ما يأتي الالفاظ الذهنية ليست واحدا من الاحتمالات السبعة
التي ابداها السيد في مسمى الكتب والتراجم فهي خارجة عنها بل هي مما
اختاره منها فان مختاره هو الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني
المخصوصة اعم من ان تكون اي تلك الالفاظ خارجية او ذهنية
التي اردنا كتابتها على حذف مضاف اي كتابة دالها نزلت منزلت
المشخص جواب سؤال هو ان اسم الاشارة موضوع لان يشار به الى المحسوس
المشاهد والعبارات الذهنية معقولة وحاصل الجواب انها نزلت منزلة
المحسوس المشاهد فقولهم لان يشار الى المحسوس اي حقيقة او تنزيلا هذا
ان اسم الاشارة موضوع لان يشار به الى جزئي محسوس مبصر
بالفعل فاستعماله في غير ذلك مجاز فاذا استعمل في مبصر لا بالفعل يحتاج
لتنزيله منزلة المبصر بالفعل او في محسوس بغير حاسة البصر يحتاج لتنزيله
منزلة المبصر ثم المبصر بالفعل او في معقول يحتاج لتنزيله منزلة المحسوس
ثم منزلة المبصر ثم المبصر بالفعل فقوله منزلة المشخص اي الجزئي خرج
به الكلي ثم الجزئي يشمل المعقول والمحسوس باحد الحواس الخمس
فقوله المحسوس خرج به المعقول ثم المحسوس يشمل المحسوس بغير
صلة

صلة البصر والمبصر مطلقا فقوله المشاهد اي المبصر بالفعل خرج به المحسوس
بغير صلة البصر والمبصر لا بالفعل على جهة الاستعارة اي التصريحية وهل
هي اصلية ام تبعية والذي يظهر انه على القول بان اسماء الاشارة
والضمائر والموصولات جزئيات وضعا واستعمالا لا ينبغي ان تكون الاستعارة
اي هذه المذكورات تبعية اي تابعة لاستعارة كلية معناها معناها كما في الاستعارة
في الحروف وذلك لان هذه المذكورات ليست اسم جنس لعدم دلالتها على معنى
كلي وعلى القول بانها كليات وضعا جزئيات استعمالا يحتمل اعتبار الوضع فتكون
اصلية واعتبار الاستعمال فتكون تبعية وتقريرها على كونها تبعية ان يقال
شبهت العبارات الذهنية بامر كلي وهو المحسوس المشاهد بجامع الحضور والظهور
واستعير المحسوس المشاهد للعبارات الذهنية فسرى التشبيه الى الجزئيات واستعير
لفظ هذه الموضوع لكل التشبيه الى الجزئيات فرد من افراد المحسوس المشاهد
للمعقول الجزئي وهو العبارات الذهنية المخصوصة على سبيل الاستعارة
التصريحية التبعية وتقريرها على كونها اصلية ظاهر والكسر
افصح لانه يجمع على افعال كاحمال دون فعول كفلس وكعب
الجر بالاضافة وقوله منسوب الى الجر لان المضاف منسوب الى المضاف اليه
على مولى العتاقة من فوق وهو المعتق بالكسر وقوله ومن اسفل
وهو المعتق بالفتح فالمولى يطلق على السيد المعتق وعلى العبد المعتق فهذان
اطلاقان وقوله على ابن العم وعلى الناصر والحليف هما الثالث والرابع
علما بالغلبة هي كثرة استعمال اللفظ في بعض افراد ما وضع له
بحيث ينصرف اليه عند الاطلاق ولا ينصرف لما وضع له او بعض اجزائه الا
بقرينة والعضد باعتبار اصل الوضع يشمل على عضد ثم غلب على عضد
الدين عبد الرحمن بن احمد بن عبد الله الغفار القاضي الايجي الهمزة
مكسورة الشافعي المشهور والمراد الى جواب عما عساه ان يقال
ان المقدمة واضعها غير المنطقية فيلزم اشتمال الشيء على نفسه
اشتمال الكل على الاجزاء اي على كل واحد من الاجزاء لا على جملتها لانه المحذور
لا لافادة المقصود اي لا لافادة جميع المقصود لئلا يرد ان بعض
التقسيم يذكر في هذه الرسالة لافادة المقصود فلا يستقيم قوله فان كان

الاول منه التقسيم لان بعض التقسيم ليس هو التقسيم وكذا يقال فيما بعده
وقوله لافادة المقصود من اضافة المصدر الى المفعول اي مقصود المصدر
من هذه الرسالة وهو بيان اوضاع الموصولات واسما الاشارة والضماير
والحروف   من حيث زيادة التوضيح اي من اجل فالحيثية للتعليل
باعتبار عموم الوضع وخصوصه الخ عموم الوضع باعتبار ملاحظة الموضوع ع
له بوجه كلي او ملاحظته بعمومه وخصوصه باعتبار ملاحظته بخصوصه
والمقدمة الخ اعلم ان قدم فعل ماض بابه لازما ومتعديا فاللازم بمعنى
تقدم واسم الفاعل منه مقدمة ومعناه ذات ثبت لها التقدم ثم نقلت الى الوصفية
وجعلت اسما للجماعة المتقدمة من الجيش ثم نقلت الى مقدمة العلم او الكتابة
فاستعمال لفظ مقدمة في مقدمة العلم او الكتابة استعمال ثابت فالحاصل
ان الاصل اسم فاعل ثم استعمل في الجماعة ثم مقدمة الكتاب او العلم فقوله
الخ والمقدمة اي مقدمة الكتاب ماخوذة اي منقولة وليس المراد الاشتقاق
لان اللفظ لا يشتق من نفسه وقوله من مقدمة اي من لفظ مقدمة التي
هي اسم للجماعة وقوله منه اي الجيش وقوله من قدم اي ان مقدمة باعتبار
انها اسم للجماعة ماخوذة من قدم   بان الماخوذ من قدم هي مقدمة
باعتبار انها صفة لا باعتبار انها اسم للجماعة   ان في العبارة
حذفا اي حال كون مقدمة الجيش منقولة من مقدمة الماخوذة من قدم ويقال
ان مقدمة الجيش ماخوذة من قدم بواسطة المقدمة التي هي وصف
بمعنى تقدم فهو تقسيم لتفيد ان قدم لازم كما ان تقدم لازم
مقدمة العلم   ان مقدمة العلم عبارة عن معان ثلاثة
بيان التعريف وبيان الموضوع وبيان الغاية فهي اسم لثلاثة معان
لا انها اسم للالفاظ ولا لجميع المعاني ومقدمة الكتاب اسم لالفاظ
دالة على معان مرتبط بها المقصود سواء كانت المعاني الثلاثة ام لا
فبين ذاتيهما تباين وبين مدلول مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب
عموم وخصوص مطلق والاعم مدلول مقدمة الكتاب فمقدمة العلم
مقدمة الكتاب وليس كل ما كان مدلول مقدمة الكتاب مقدمة
العلم فقوله لما يتوقف الخ اي للمعاني الثلاثة وقوله يتوقف عليه الشروع

اي على

اي على وجه البصيرة   له اي للمقصود   بها اي بمقدمة الكتاب
اي بمعانيها ففيه حذف مضاف وقوله فيه اي في المقصود   لارتباط الخ اي
سواء توقف الشروع على تلك المعاني بان كان المدلول المعاني الثلاثة المتقدمة
ام لا بان كان معاني اخرى فمدلول مقدمة الكتاب اعم من نفس مقدمة
العلم كما تقدم   والفرق بين مقدمة العلم الخ لا شك ان الاولى اللفظ
فالاولى ان يقدم الكلام عليها على الكلام على اللفظ ثم ان له احوالا ثلاثة اصل
اللغة وعرفهم وعرف النحاة اما في اصل اللغة فهو بمعنى الطرح مطلقا سوى كان
صادرا من الفم او غيره وعلى ما يستفاد من الصحاح والقاموس او بمعنى الطرح
من الفم فقط على ما صرح به في الاساس وهو الاقرب وقولهم لفظت الرحى
الدقيق مجاز وعلى كل فهو في اصل باق على مصدريته فقولهم والمراد المرمي
الخ المناسب حذفه لان ظاهره انه في اصل اللغة منقول عن المصدر للمفعول
وليس كذلك لما عرفت انه في اصل اللغة باق على مصدريته واما في عرفهم فهو
اسم للمطروح من الفم بالفعل من الصوت المعتمد على المخرج فقد دخله التخصيص
والنقل على كل القولين المتقدمين لانه في اصل اللغة على القول الثاني
معناه الرمي من الفم وهو يشمل الصوت وغيره وبالجملة فاللفظ في عرف اللغة
اسم للمرمي لا للرمي كما هو في اصلها وذلك المرمي مرمي خاص وهو الصوت
الصادر من الفم بالفعل   فيتناول الخ تفريع على كون اللفظ من اصل
اللغة بمعنى المرمي فالضمير فيه عائد على اللفظ وقوله ما اي رميا او المرمي
بالذي يكون   فلا يقال كلمة الله اي لا يجوز ان يقال في لفظ من
الفاظ القرآن او غيره من الكتب المنزلة لفظة الله لايهامها طارحا
والملفوظ لا عندنا   اي ايهام الجارحة في اطلاق كلمة الله جل
فالمحذور باق   جواز اطلاق كلمة الله لوروده والاذن
الشرعي بذلك ومحل امتناع اطلاق اللفظ الموهم ما لم يرد اذن
شرعي   وفي اصطلاح النحاة هذا هو الحالة الثالثة للفظ وقوله
من الفم متعلق بمصدر وقوله من جنس الحروف بيان لما وقوله ان تجري
عليه الخ اي او شانه ذلك لكي تجري عليه احكام اللفظ معه
معطوف على ما من شانه لا على ان بمصدر لانه يقتضي انه يجب ان

ليس حاصلا بل من شأنه ذلك وليس كذلك وقوله ويندرج فيه راجع للأول وظاهره ان كلمات الله ليست صادرة من الفم بالفعل بل من شأنها ذلك وفيه انه ان اراد بكلمات الله كلامه القديم القائم بذاته فهو ليس صادرا من الفم ولا من شأنه ذلك وان اراد الفاظ القرآن ونحوه فهي صادرة من الفم بالفعل فالاولى ما يصدر من الفم لما علمت ان الفاظ الخفاء نعم من الفم بالفعل فهي داخلة ولا خارجة ولا حاجة لقوله ما من شأنه لاجل دخولها في التعريف وقوله وكذا الضمائر راجع للثاني التي يجب استتارها اذ هي ليس من شأنها ان تصدر من الفم اصلا وليس قوله التي يجب استتارها لله حترازا عن جائز الاستتار من الضمائر لانه كذلك وهو جار على القول بوجوب استتار الضمائر كلها وهذا المعنى اي معنى اللفظ في اصطلاح النحاة وقوله اعم من الاول اي الاول النبي وهو معناه في عرف النحاة فبينهما عموم وخصوص مطلق والاعم معناه في اصطلاح النحاة لاجتماعهما في زيد وانفراده على اصطلاح النحاة في الضمائر المستترة اما المعنى الخ وحاصل ان الهنا اما للعهد الذهني بان يشير بها حصة غير معينة من افراد مطلق اللفظ اي حقيقة في ضمن تلك الافراد او للعهد الخارجي بان يشير بها الى حصة معينة منها وهي الالفاظ الموضوعة فاللفظ على جعلها للعهد الذهني يشمل الموضوع وغيره وعلى جعلها للعهد الخارجي خاص بالموضوع فالمضارع اعني قوله يوضع على الاول حقيقة لما عرفت من ان اللفظ على جعلها للعهد الذهني صادق بالموضوع وغيره فما صدق قوله يوضع في محله من غير تأويل واما على الثاني فهو محتاج للتأويل بان يؤول يوضع بوضع بصيغة الماضي وانما احتاج للتأويل لأن المراد من اللفظ على جعلها للعهد الخارجي اللفظ الموضوع فيصير المعنى اللفظ الموضوع يوضع وهو تحصيل للحاصل فهو واجب اي حين اذ جعل ال للعهد الخارجي واريد اللفظ الموضوع اما لاستحضار الخ اي على تقدير ان يكون المضارع للحال فكانه يحضر بالمضارع تلك الصورة ليشاهد السامعون

غرابتها

غرابتها اذ تعقل الموضوع له بواسطة امر عام او بدونها ثم وضع له امر غريب بديع فهو او لتاخير الوضع اي على تقدير كون المضارع للاستقبال اي فيكفي في كونه مستقبلا تاخر الوضع عن ذات اللفظ قال بعض الافاضل وفيه نظر لاقتضائه صحة قولك مثلا جاء الذي يضرب لمن وقع منه الضرب في الماضي بالنظر لتقدم الذات على حدث وهو قول في غاية البعد اهـ ف لا حقيقة وماهيته الخ انما يصح ارادة الحقيقة لان الحقيقة موضوع لها لا موضوعة من حيث حصولها في ضمن الافراد انما لم تصح ارادة الاستغراق لشمول اللفظ حينئذ الفرد الغير الموضوع نصا مع ان المقصود المبحوث عنه اللفظ الموضوع على ما يقتضيه التقسيم العقلي اربعة اقسام واما بحسب الاستقراء فثلاثة اقسام اعني آلة التعقل الاولى ان يقول الوضع باعتبار آلة التعقل لأن آلة التعقل ليست عين الوضع بل هي سبب له فالآلة باعتبار تعقلها سبب للوضع وبعد هذا فالمراد بالآلة هنا متعلق التصور فان الواضع في الوضع الخاص لم يستحضر الموضوع له بآلة بل معناه انه لاحظه على خصوصه ومثله الوضع العام في القسم الثالث فان الواضع لم يستحضر فيه الموضوع له بآلة كلية كما هو في القسم الثاني بل معناه انه لاحظه على عمومه وبالجملة خصوص الوضع وعمومه بالنظر الى متعلق التصور فان كان متعلقه الموضوع له الخاص من حيث هو خاص فالوضع خاص وان كان الامر العام والموضوع له العام من حيث هو عام فالوضع عام فالمتأمل فالاول ما يكون الخ وهذا القسم تحته قسمان علم شخصي وعلم جنسي باعتبار تعلقه بخصوصه وتمييزه من طول وقصر وبياض وسواد فالمصدر بمعنى اسم المفعول وضعا خاصا الخ كان هذا الوضع خاصا للاحظة الموضوع له المتخصص بخصوصه وكان الموضوع له خاصا لانه جزئي ممتنع فيه الشركة كما اذا تصورت اي تصورك فما مصدرية واذا ايه

ذات زيد اضافة ذات الى زيد بالنظر لما يؤول اليه والا فان
التصور لم يوضع لها زيد   باذا ئه لم يؤمن الضمير لاكتساب
المرجع وهو الذات التذكير من المضاف اليه وهو قليل بالنسبة الى
العكس   والثاني الخ هذا القسم تحته ثلاثة اقسام اسماء الاشارة
والموصولات والضمائر والحروف   بل بامر عام كي ضع هذا فان الواضع
تعقل الامر العام وهو المشار اليه المفرد المذكر وقال وضعت لفظ
هذا لكل فرد من افراد المشار اليه اي لجميع جزئيا ولما كان الموضوع له
جميع افراد ذلك وهي لا ينافي الوضع لها الا باستحضارها ولا يتأتى
استحضارها بذاتها احتيج في استحضارها الى امر وهو المشار اليه
المفرد المذكر   وضعا عاما كان هذا الوضع عاما لملاحظة الموضوع
له المتخصص بامر عام   وهذا القسم بحث الخ فارق هذا القسم الاول
بان الموضوع له هنا متخصص بالاوضاع كلها وبان تعدد المعنى
بخلاف الاول ومذهب السعد ان الموضوع له في هذا القسم الامر العام
كما سيأتي   والثالث الخ هذا القسم القسم تحته اربعة
اقسام ايضا اسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل بالنظر
لوضع المادة   اي على عمومه اشار بذلك الى ان معنى كون
الوضع في هذا القسم عاما انه يلاحظ الموضوع له على عمومه وليس
معنى عمومه ان الواضع استحضر الموضوع له بالة كلية كما هو في القسم
الثاني وهذا يؤيد ما ذكرناه سابقا تأمل   وضعا
عاما اي لملاحظة الموضوع له بعمومه وانما كان الموضوع له عاما لانه
كلي يصدق على افراد متعددة   والرابع وضع لكلي باعتبار الخ كما
لو وضع الواضع لفظ انسان للحيوان الناطق متخصصا الموضوع له جزئي
واحد من جزئياته   بل يحكم بالمحال الخ وذلك لان
الفرد الواحد يستحيل ان يكون مراة للكلية المندرج فيها افراد كثيرة
جدا متباينة بالمتشخصات لان غايته تشخص بجزئي لحصة
التي فيه فقط دون بقية الحصص فقوله لان الخصوصيات
اي المتشخصات كزيد وبكر لا يعقل الخ اي بل انما يتشخص بها

لحصة

لحصة التي فيها   ان الكلي مندرج في الجزئي فما المانع من ان
يستحضر به الكلي لاندراجه فيه   استاذنا بان الكلي ليس مندرجا في الجزئي
من حيث عمومه اي وكون الجزئي الة للكلية من حيث عمومه وهو ليس كذلك
فافهمه فان جواب غيره لا يجري نفعا افاده بعض الافاضل   والاول
وان كان كذلك لا يماثل الثالث في الظهور وعدم تعلق الغرض به فيما ذكر وان
خالفه من جهة اخرى   الا ان الاول لما اشترك مع الثاني في ان الموضوع
له في كل منهما متخصص ذكر الاول ليزيد توضيح الثاني ولا يقال يلزم على
ذلك ذكر الثالث لانه شارك الثاني في عموم الوضع كما شارك الاول الثاني
في خصوص الموضوع له فكان يذكر الثالث زيادة توضيح الثاني ايضا لان
العموم في الثالث من نفسه وفي الثاني العموم من حيث تعقله بالة كلية فجهة
العموم مختلفة بينهما فلم يشتركا في جهة العموم اويقال مشاركة الاول للثاني
في المعنى وهو اشرف   احدهما تعيين اللفظ بازاء المعنى الخ وهذا المعنى
للوضع هو المراد في تعريف النحاة الكلمة بانها لفظ مفرد وضع لمعنى
وعلى هذا فالمجاز موضوع اي وضعا تأويليا ثانويا فمعنى اسد من قولك رأيت
اسدا يرمي موضوع للرجل الشجاع بحسب التأويل والادعا   وعلى هذا
له وضع للمجاز فالوضع بهذا المعنى خاص بالحقيقة ويسمى وضعا اوليا تحقيقيا
ان الوضع بالمعنى الاول قسمان تحقيقي وتأويلي وبالمعنى
الثاني تحقيقي فقط   والثاني الفرق بينهما ان التحقيقي ما كانت الدلالة معه
بلا واسطة القرينة   اذا اطلق الوضع عند علماء البيان انصرف الى
الوضع بالمعنى الثاني الخاص بالتحقيقي فمرادهم بالوضع في تعريف الحقيقة والمجاز
الوضع التحقيقي   جعل الشي عبر بالشي ليشمل الخطوط ونحوها
سوا كان ذلك الاسم المتخصص زايدا على ماهيته كوضع اسم الجلالة
للذات العلية فان الواضع تعقلها بوجه من وجوهها وقصد بوضعه الاسم
نفسها باعتبار ما يكنهها فذلك الوجه المفيد للتعقل المصحح
للوضع خارج عن مفهوم الاسم قال الفاضل السمرقندي في شرح الكبير
للاصل ما نصه اقول الظاهر انه لا يجب في الوضع الخاص لموضوع له خاص
تعقله بعينه بل يكفي ما يكون تعقله تعقل بعينه بل ما يكون تعقله بعمومه

كلي متحقق فيه كما اذا سمي رجل ما في بطن امه بعلم فانه لا شبهة انه علم وان
وضعه خاص لموضوع له خاص كما صرح به المصنف مع انه لم يتصوره بتشخصه
وفي كلام المحقق الشريف في شرح المواقف اشارة الى ما ذكرنا حيث
قال يجوز ان نتعقل ذاتا بوجه ما وجهها ونضع الاسم لخصوصها
ونقصد تفهيمها باعتبار ما لا يكمها ويكون ذلك الوجه مصححا
للوضع وخارجا عن مفهوم الاسم على ما قيل من ان اسم الله تعالى علم
له موضوع لذاته من غير اعتبار معنى فيه انتهى كلامه   او لا اي
بان كان جزئي الماهية كزيد فان ماهيته الحيوانية والناطقية مع التشخص
والتشخص ما به يصير الخ كالطول والقصر والبياض والسواد الى غير
ذلك مما يفهم التعيين والتشخص   فالخص المخصص من باب منع كما في القاموس
اي الموضوع لمتشخص انما فسر اسم الاشارة بالموضوع دون الوضع لان
الكلام في تقسيم اللفظ الموضوع لا في تقسيم الوضع   سواء كان ذلك الامر
العام من ذاتياتها بيانه ان المشترك في وضع من مثلا مطلق ابتداء وهو ذاتي
لانه داخل في ماهيات جزئياته التي هي الابتداءات الخاصة اذ هي المطلق مع الاضافة
للمجرور بخلاف المشترك في وضع الضمير والموصول واسم الاشارة فانه عارض
مثلا ان المتعقل في مفهوم المفرد المتكلم هو كل واحد من الافراد الصادق عليها
هذا المفهوم وذاتياتها هذه الافراد الحيوانية والناطقية واما التكلم والافراد
فوصفان عارضان كالضاحك بالنسبة للانسان   كما في معاني الحروف
ما واقعة على الامر العام والظرفية من ظرفية مجازا في الحل والكاف استقصائية
كما في المضمرات ودخل تحت الكاف الموصولات   مفهوم كل واحد
اي المفهوم الصادق على كل واحد ففي العبارة حذف   حتى يستعمل فيه
اي في ذلك المفهوم ويفاد اي المفهوم ويفهم اي المفهوم وقوله هو اي المفهوم
وقوله منه اي اللفظ   فان ذلك باطل اي كون الموضوع له الامر الكلي
باطل   هذا المتخصص اي كزيد على حدة وعمرو على حدة اي ان الموضوع
له كل واحد لا الهيئة الاجتماعية لكن انما يستعمل في واحد منها على
سبيل البدلية وقوله هذا خبر ان والمتخصص بدل منه   وذلك المتعقل
الخ اسم الاشارة مبتدا والمتعقل بدل وقوله لذي العموم اللام زائدة

لتقوية

لتقوية العامل متعلقة بالمتعقل لانها ليست زائدة محضة حتى لا تتعلق
بشيء افاده الصبان في تقرير مثل هذه العبارة والمراد بذي العموم
الامر المشترك وقوله كالة الكاف زائدة لاستقامة النظم ومحل مجرورها
الرفع خبر عن المبتدا الذي هو اسم الاشارة يدل على ذلك حل الشارح
وعبارة الاصل والمعنى وتعقل الواضع الامر المشترك الة لوضع اللفظ
لانه الموضوع له وفيه مسامحة لان الالة الامر الكلي المتعقل لا نفس
التعقل واذا نظرت في الحقيقة تجد خبرا محذوفا اي وتعقل المشترك
ثابت لان ذلك المشترك الة للوضع لا لانه الموضوع له فلفظ الة
بحسب الظاهر خبر وفي الحقيقة هو تعليل للخبر لا نفسه وقوله ولم يرد بضم اليا
من اراد مبنيا للفاعل وضميره المستتر فاعل يرجع الى الواضع وقوله وضعا
اي وضع اللفظ فغيره مصنفا في اليم محذوف وهو مفعول ليرد وقوله لذي
العموم متعلق بوضعا اي ولم يرد الواضع وضع اللفظ للامر العام وهذه
الجملة معطوفة في المعنى على الجملة التي اشرنا اليها والمعنى وتعقل المشترك
ثابت لكن لكونه الة للوضع لا لارادة الواضع وضع اللفظ له وتقرير
هذا المحل على هذا الوجه نفيس   فالوضع كلي اي الكلية النية فهو
من تسمية المسبب باسم السبب كما تقدم   ما اذا احكمت الخ الجامع
بين ما هنا وبين ما نظر فيه ملاحظة الافراد والشخصية في كل لكن
ملاحظتها هنا في حال الوضع وفيما نظر به في حال الحكم
اوليا مراده بالاولي ما لا يتوقف على شيء اصلا اي لا على الاستدلال
ولا على تجربة او حدس فان اريد بالبديهي الضروري وهو ما لا يتوقف
على استدلال وان توقف على تجربة او حدس كقولنا السقمونيا مسهلة
للصفراء فانه لا يتوقف على استدلال بل على التجربة فقوله اوليا صفة
مخصصة وان اريد به حقيقة البديهي وهو الذي لا يتوقف على شيء
اصلا كقولنا الواحد نصف الاثنين كان صفة كاشفة
والثاني ان يكون معلوما الخ اي وان لم يكن بديهيا اوليا
وههنا الحكم بديهي اولي اذ تصور الخ بيان ذلك ان
قوله لا بد من قرينة مفهومة تشخصا في مثل ذا بمعنى قول الاصل

ما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخص الا بقرينة معينة
فهذه قضية مشتملة على موضوع وهو قوله ما هو وعلى محمول
هو قوله لا يفيد وما هو من هذا القبيل هو اللفظ الموضوع لجزئيات
مشخصة باعتبار امر كلي والمحمول هو كونه لا يفيد التشخص الا بقرينة
فاذا المتحصل الان هذا الموضوع والمحمول وهما المراد بالطرفين
في كلام الش وليتحصل معهما النسبة وهي ثبوت المحمول للموضوع حتى
لم يعقل بهذه النسبة لان لفظ هذا ليس خاصا بزيد مثلا بل يتناول
غيره فارادته بعينه لا بد لها من قرينة فقوله مع الاسناد اي النسبة
بينهما ولو عبر بها لكان اوضح وقوله يكفي في الجزم بالنسبة اي بينهما
وفيه اظهار في محل اضمار فالاولى ان يقول اذ تصور طرفيه مع تصور
النسبة يكفي في جزم العقل بها وليس ما ذكر استدلالا جوابا سوال
تقريره كيف يكون هذا الحكم بديهيا مع استدلال المص عليه بقوله اذ
نسبة الوضع الخ المقتضي انه نظري وحاصل الجواب ان ما ذكره
المص تنبيه لا دليل لاستواء نسبة الوضع الخ في العبارة قلب
والاصل لاستواء المسميات في نسبة الوضع اليها في مضمر غير
غائب الخ اما فيه فالقرينة ذكر المرجع نحو زيد وهو يضحك وسياتي
تحقيق ذلك في محله والحاصل مبتدا وقوله الموضوع اسم ان وقوله
يشبه بالمشترك خبرها وان وما بعدها في تاويل مصدر خبر
المبتدا الذي هو الحاصل وقوله وان لم يكن الواو للحال وان زائدة
شبيه بالمشترك اللفظي هو اللفظ الموضوع لمعان متعددة
باوضاع متعددة كعين الموضوعة للذهب والباصرة والجارية
في تعدد المعنى اي الجزئي في تعدد المعنى والاحتياج
قرينة هذا هو الجامع وهذا اي احتياج المشترك الى قرينة
للتعيين مع اعتبار قيد بنفسه اضافة قيد الى بنفسه بيانية
اي مع اعتبار قيد هو بنفسه في تعريف الوضع اي الوضع التحقيقي
الخاص بالحقيقة وهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان
المشترك يدل بنفسه على كل واحد الخ اي فهو داخل في تعريف الوضع

المذكور

٩

المذكور في استعماله في كل من معانيه حقيقة فان دلالته على ذلك
بواسطة الوضع لا بواسطة القرينة واحتياجه للقرينة لتعيين المراد لا
لصحة الاستعمال وقولهم اللفظ المستعمل في حقيقته لا يحتاج الى قرينة
اي لصحة الاستعمال واذا احتاج اليها من حيث دفع مزاحمة المعاني
الحقيقية واما المجاز فيحتاج الى قرينة فبينهما فرق اي واما صحة الاستعمال
فيما نحن فيه وفي المشترك فهو ثابت بالوضع بل يعني انه الخ هذا
الاضراب يرجع لقوله بمعنى انه الخ وحاصله انه على حق نفسي الدلالة
يفهم السامع من اللفظ المشترك كلا من معانيه المتغيرها بفهمه
كلا من معانيه جار به على انه مراد وقوله فانه الدلالة المعتبرة تعليل
لهذا الاضراب كان قيل لهذا الشارح ما الحاصل لك على هذا الاضراب
فاجاب بان الحاصل عليه هو ان الدلالة المعتبرة هي فهم المعنى من اللفظ
على انه مراد فضمير فانه يرجع الى فهم المعنى من اللفظ على انه مراد الماخوذ
من يفهم في قوله بل انه يفهم الخ على حد اعدلوا هو اقرب للتقوى
لكن على الخ استدراك على قوله بل يعني انه يفهم كل منها على انه مراد دفع
به توهم انه يفهم كلا من معانيه على سبيل التعيين ويتعين عنده
المعنى الحقيقي بالارادة اي بكونه مرادا من اللفظ اي بسبب كونه
مرادا وموضوعا له ولا صارف عنه اما اذا وجد الصارف عنه الى معنى
اخر وهو القرينة فانه يتعين المعنى الاخر وهذا معنى قوله وبالقرينة
يزول هذا اي تعيين المعنى الحقيقي وتحصل الدلالة على المعنى المجازي الخ
ومنه تعلم الخ اي ومن الفرق الذي بين ما نحن فيه وبين المشترك
اللفظي الذي قدمه وهو وحدة وضع ما نحن فيه ووجوب تعدد الوضع
في المشترك تعلم ان القرينة الخ فيما نحن فيه وهو الموضوع وضعا
عاما لمشخصات المتعلقة بها قدرة ليفيدان بها متعلق
بمحذوف نعت للنسبة وضمير بها يرجع الى المسميات وفي عبارة النظم
قلب والاصل اذ المسميات في نسبة الوضع اليها مستوية كما مر
علة لوجود القرينة فيما نحن فيه بيانه انه لو فهم الواحد
المعين من تلك المسميات من غير فهم قرينة لزم ترجيح احد

المتساويات بدون مرجح وهو محال فوجبت القرينة لئلا يلزم الترجيح
الممنوع فهو من تعلقات خبر اي فهو اما منصوب بنزع
الخافض وهو في او مجرور بفي المحذوفة ولو بتعين بل المتعين غيره
كان يجعل مبتدأ محذوف الخبر او بالعكس اي هذا الذي نشرع فيه
لأن النصب بنزع الخافض موقوف على السماع ولجار لا يحذف
قياسا مطردا الا مع ان وان ومعنى التقسيم ضم قيدين الخ
التقسيم اما تقسيم واما تقسيم الكل الى اجزائه والكل والكلي يسمى مقسما
ومورد القسمة وتسمى الجزئيات والاجزاء اقساما ويسمى كل قسم
بالنسبة الى الجزئيات والاجزاء قسيما فتقسيم الكلي الى جزئياته
هو ضم قيدين او اكثر الى امر مشترك ليصير ذلك المشترك بانضمام
كل قيد قسما وتقسيم الكل الاجزاء هو تحصيل ماهية المقسم بذكر اجزائه
فليس فيه ضم قيود الى المقسم وشرطه حصر وتباين الاقسام ودخول كل
قسم في المقسم كتقسيم المعجون الى عسل وشونيز فقول الشارح ومعنى التقسيم
ضم قيدين الخ اشارة الى ان التقسيم هنا من تقسيم الكلي الى جزئياته
ضم قيدين اي كالحيوان فان ضم له الناطقية صار قسما
وهو الانسان وان ضم له الصاهلية صار فرسا وهو قسم مباين
للاول وكذا لو ضم له الناهقية صار حمارا ولا شك ان الانسان
والفرس والحمار اقسام متباينة لتباين القيود واما لو لم تكن متباينة
بل متحدة كما لو ضممت للانسان الكتابة فيحصل قسم وهو كاتب
وان ضممت له الضحك صار ضاحكا فالكاتب والضاحك متخالفان
لا متباينان لعدم تباين القيدين وهما الكاتبية والضاحكية
وقوله ضم قيدين اي على البدلية كما تومي له في ان واحد
وما نحن فيه من هذا القبيل اي مما اعتبر فيه تنافي القيود
وحاصله اي التقسيم وقوله مجملا حال من المضاف اليه لوجود شرطه
اي حال كون التقسيم مجملا على وجه منغلق بتقسيم اي على طريق
سهل وقوله تنضبط به تلك الاقسام اي من حيث انه الاول
الى اربعة اقسام اسم جنس وهو ما مدلوله ذات ومصدر وهو ما مدلوله

حدث

حدث فغلط الى اخر ما ذكره من مزال الاقدام اي محال خطا
المعقول ففي الكلام استعارة مصرحة حيث شبه المعقول بالاقدام
بجامع ان كلا يعرض له الزلل واستعار الاقدام للمعقول استعارة
تصريحية فان الحاصل في العقل الخ اي ان الذي يدل عليه
اللفظ له اعتبارات خمسة لان المتحصل من لفظ زيد مثلا صورة
ذات فذات زيد المستفادة من لفظه من حيث حصولها في العقل
تسمى حاصلا في العقل ومفهوما اي مفهوما مقيدا لكونه مفهوما من
اللفظ وهذا الذي نقله الشارح عن السعد ويصح حيث كونها مدركة
لا بهذا القيد اي بقيد كونها مفهومة من لفظ زيد وان كان
لا بد منه تسمى مفهوما مطلقا والحاصل ان المفهوم قسمان مفهوم
مطلق ومفهوم مقيد لكونه مفهوما من اللفظ وهذا التقسيم
الذي نقله الشارح عن السعد والاول ذكره السمرقندي شارح
الاصل فلا معارضة بينهما وان لوحظ من حيث انها مدركة
بادراك اللفظ اعني زيد تسمى مدلولا ومن حيث وضع لفظ
زيد بازائها تسمى موضوعا له واذا لوحظ من حيث قصدها باللفظ
تسمى معنى فالمعنى واحد وله اعتبارات خمسة اي حيثيات
وبالجملة فالحاصل في العقل والمعلوم والمفهوم المقيد وهذه
الثلاثة قسم واحد وما عداها وهو المفهوم المطلق والمدلول
والموضوع له والمعنى كل واحد منها قسم براسه
اي مفهوما مقيدا كما مر يسمى مفهوما
الكلي اي مجازا مرسلا من اطلاق اسم الدال على المدلول والمراد بالاول نفس المدلول
لعلاقة السببية وانما احتيج الى هذا التاويل ليتضح قوله تقسيمه
للذات او للحدث الخ اذ المنقسم اليهما انما هو المدلول
ان هذه العبارة تصح بوجه من اربعة احدها
تقدير مضاف قبل لفظ اول اي مدلول اول ثانيها التجوز
بلفظ دال بان يراد به المدلول مجازا مرسلا من اطلاق اسم الدال
على المدلول لعلاقة السببية وعلى هذين الوجهين يحتاج قوله

فيما يأتي فاول باسم الجنس قد دعي الى التاويل اما بحذف مضاف قبل
لفظ اول اي فدال اول او التجوز بلفظه بان يراد به الدال
مجازا مرسلا وذلك لان المدعو اسم جنس هو اللفظ الدال على
الماهية لا الذات وهذا هو التاويل الذي اشار اليه الشارح بقوله
وح لا يحتاج الى تاويل فيما ياتي فالتاويل تقدير مضاف قبل قوله
للذات او للحدث اي لدال الذات او لدال الحدث رابعهما التجوز
بلفظهما بان يراد بهما الدال مجازا مرسلا   وحينئذ اي حين
كان المراد بالاول المدلول وقوله فيما ياتي هو قوله فاول
باسم الجنس قد دعي تاويله كما تقدم اليه من حذف مضاف او التجوز
بلفظه   والمراد اي بالنسبة ما اي مدلول هو اي ذلك المدلول
مركب منهما اي من الذات والحدث مع النسبة كمدلول الفعل واسم
الفاعل فان الفعل مدلوله مركب من حدث وزمان ونسبة الى فاعل
واسم الفاعل مدلوله مركب من ذات نسب اليها الحدث والمراد بالذات
هنا ما لا يكون حدثا فيشمل الزمان والسواد والبياض فكل منها
يقال له ذات وبهذا يظهر ان المراد بالذات في مدلول الفعل هو
الزمان واطلاق النسبة على ما هو مركب منهما ومن النسبة مجاز
مرسل من اطلاق اسم الجزء على الكل   من حيث انه اي
على الحدث وهو الذات متعلقا به اي بالحدث اي بان يركب المدلول
من ذات نسب اليها الحدث   على وجه من الوجوه المعتبرة
اي على جهة القيام بها كما في اسم الفاعل او جهة الوقوع عليها
كما في اسم المفعول وهكذا   ولا مركبا منه اي من الحدث وقوله
متنوع باعتبار من ضمير منه   اختصاص الناعت المراد به النعت
بمعنى قيام القدرة بالله اختصاصه بها   او التبعية في التحيز
فمعنى قيام السواد مثلا بزيد انه تابع له في التحيز اي بحيث لو اشير
الى زيد لكانت الاشارة له مع صفته لا للذات فقط فقط له اي الاتحاد
تقريبا للصفة والموصوف اليه   كما في الماديات وهي الاجسام
والحيوانات   او العقلية معطوف على حسية   كما في المجردات

الكاف

11

الكاف في الموصوفين استقصائية واعلم ان الصحيح عند اهل السنة
ان ما عدا الذات العلية اما جرم ان قام بنفسه او عرض ان لم يقم
فالملائكة على هذا اجرام ومقابله للفلاسفة ان الملائكة مجردات اي ليست
جوهرا ولا عرضا فلا اشارة للملك على هذا اشارة اليه والى صفته
كقدرته لكن اشارة عقلية فقوله ومعنى القيام بالغير الخ يعني ان
معنى القيام بالغير يتنوع ثلاثة انواع الاختصاص او التبعية في
التحيز اي الاتحاد في الاشارة الحسية كما في الماديات او العقلية
كما في المجردات   وعليه مؤاخذة الخ قال الفاضل الحفني في
تبعية صفات المجردات في الاشارة العقلية نظر انتهى محشي
ولعل وجه النظر ان الاشارة العقلية الى ذات المجردات غيرها
الى صفاتها لان العقل يميز كل منهما عن الآخر فلا اتحاد في الاشارة
العقلية تامل اه ملخصا   والمراد المركب اشارة الى ان المصنف
عبر بالجزء واراد الكل لان النسبة جزء من المركب فاطلقها واراد
بها المركب من الحدث وغيره الصادق على الفعل المشتق
اما ان تعتبر الخ المشتق والفعل وان اتحدا في ان كلا منهما
مدلوله الحدث وغيره الا ان بينهما فرقا وهو ان النسبة في المشتق
معتبرة من طرف الذات اي ان الملاحظة اولا الذات فيه والنسبة
فيه انما جاءت بعد تعقل الذات لانه يقال معنى قائم ذات ثبت
لها القيام فالذي يلاحظ بمجرد السماع هو الذات ثم تلاحظ النسبة
وهي الثبوت وفي الفعل الملاحظة بمجرد السماع هو الحدث والنسبة
انما تعقلت فيه بعد الحدث   من عكس الترتيب بيان لما في
وحاصله انه وقع بهذا الاستدراك توهم ان يكون في قوله مشتقا
او فعلا نشر على غير اللف بان يرجع مشتقا الى الثاني وهو قوله
او ان تعتبر من طرف الحدث وفعلا للاول وهو قوله اما ان
تعتبر من طرف الذات اي لكن هذا غير مراد   وهو اي الوضع المشخص
ما يكون الخ اي وضع يكون فيه الموضوع له الخ فما واقعة على
الوضع والعائد محذوف   بخصوص حال من الضمير

في لوحظ اي حال كون المنحصر الواحد ملتبسا بخصوص فالبا
للملابسة للالة والا لاقتضى ان الوضع للمنحصر يحتاج للآلة مع
انه ليس كذلك كما تقدم وتخصيص مصدر بمعنى اسم الفاعل كما يدل
عليه قوله بما يعينه اي مشخصات يعينه ويميزه عن غيره من طول
او قصر وبياض او ضده وغير ذلك كما   بان يكون تصور الوضع
والموضوع له   خارج عن موارد القلمة اذ معناه كلي ضعيف و
التحقيق انه موضوع للماهية بقيد التعيين فلا يظهر خروجه عن
العلم واشار الى ذلك الشارح بقوله وقد ذكر في كافية ما يخالفه
بل انما يتحقق الخ فالحاصل ان معنى من الابتداء الجزئي وهو
نفس الربط الذي بين السير والبصرة مثلا فلا يتعقل الربط ذهنا
ولا خارجا الا بذكرهما فالحرف له علامة معنى في نفسه لكن لا يوجد ذلك
المعنى الا بالمتعلق وهو الخبر المبتدا والبصرة المبتدا منها   بتحقق راجع
للخارج وقوله يتعقل راجع للذهن فهو مشوش وقوله وقد اشرنا
الى ان قوله الخ اشار الى ذلك بقوله بعد اولا اي وان لم يكن مدلول
الخ   بمعنى المخاطبة اي وليس المراد بالخطاب ما قابل التكلم
والغيبة لقصوره   توجيه الكلام الى حاضر اي اسناده لحاضر وذلك
ظاهر في ضمير المخاطب وكذا المتكلم لان فيه اسناد لحاضر واما بالنسبة
للغائب فحضوره بذكر مرجعه كقولك جاء زيد وهو يضحك ففيه مخاطبة
تقديرية   فان المعين بصيغة اسم الفاعل وقوله من المعنى المعين
بصيغة اسم المفعول   انما هي هذه اي الاشارة حيث يراد نحوها
اذ هي التي عينت ان المراد من لفظ هذا زيد مثلا مع ان مدلوله اشخاص
كثيرة   من اللفظ اي كالذي وقوله الذي هو الخ اي نعت للمراد وقوله
باعتبار متعلق بعين وقوله بنسبة تنازعه كل من يشار وتعيينه والمراد
بالمضمون المفهوم المتشابه كثبوت المجيء مثلا في المثال الآتي وانما كان
هذا المضمون قرينة عقلية لانه امر معنوي يدرك بالعقل
انتسب به نائب فاعل منسوب اي انتسب المضمون وقوله اليه
اي الى المراد   انتساب مضمون الخ جزاء وقوله صلته اي صلة
كل

كل منهما والضمير في اليه للمراد وفي اقترانها الى الصلة وفي به لكل منهما والمعلوم
والمعهود بالرفع صفتان لانتساب   كما انها كاختصار دخل تحت
الكاف الوصف والاشارة كهذا الذي تراه رجل فاضل   فيها
اشير اليه اي في المراد الذي اشير اليه بنسبة مضمون الصلة   الى
مفهوم كلي كقولك الرجل الكريم   الى الجنس كقولك عند ذكر
الحيوان هذا كلي   وكذا الذي مثلا يراد به كلي كقولك الذي يصدق
على كثيرين مفهوم الانسان مثلا   واجيب الخ حاصله ان كلا من
الاشارة بهذا الى الجنس ومن ارادة الكلي بالذي مجاز والكلام في المدلول
الحقيقي فلا اشكال وان استعمال ضمير الغائب في المفهوم الكلي حقيقي
باعتبار كونه جزئيا اضافيا لان ضمير الغائب موضوع للجزئيات مطلقا
حقيقية او اضافية هذا كلامه واما استظهره في ضمير الغائب خلاف
الظاهر اذ الحق انه موضوع للجزئي الحقيقي وان استعماله في الكلي مجاز
كما في اخواته تامل   كما للحرف والباء تمثيل للباء مثلا موضوعة لكل
فرد فرد مما صدق عليه وهو كل حرف شفوي فما صدقاته لا حصر لها
وكذا لفظ التعيين كل اسم لكون الشيء معينا فانه موضوع لكل
فرد فرد مما صدق عليه هذا الكلي اي كون الشيء معينا   كما
لكافيه فانها موضوعة فرد فرد مما صدق عليه الفاظ مخصوصة دالة
على معان مخصوصة ويغتفر ذلك في الشافية   واجيب الخ
حاصله ان اسماء المباني موضوعة للامر الكلي لا للافراد وكذا لفظ
التعيين موضوع للامر الكلي وهو كون الشيء معينا لا للافراد فيخرج ذلك
من الوضع العام لموضوع له عام فلا يضر خروجه مما نحن فيه وان
اسماء الكتب من حيز علم الجنس فهي من الوضع الخاص لموضوع له خاص
فلا يضر خروجها   اسماء العلم من حيز علم الجنس الشخصي
فلا يخل خروجها عنها اي عن هذه القسمة   لجعل الموضوع
اي لجعل اللفظ الموضوع   لكن تعدد الوجه الاخير
هو جعل الاول من متعلقات المبتدا وما بعده متعلقات الخبر
والاصل بقولنا موصولهم الخ اصل التركيب للتنبيه على الاول بقولنا

موصولهم الخ فجملة موصولهم الخ محلها النصب بقولنا الذي هو الخبر فهي
من متعلقات الخبر   وفي بعض الحواشي التحول على الوجه الثاني
هو جعل الاول خبره مصلحة ما بعده اعني جملة موصولهم الخ ووجه
التحول هو ان الاول ترجمة وما بعد التراجم احكام مقصودة في انفسها
فلا يناسب جعلها اجزاء من شئ تابعة له   اشتركت بالبنا
للفاعل   اي مدلول كل واحد اشار بذلك الى ان الاشتراك
صفة للمعاني لا الالفاظ كما هو ظاهر المتن   مستقل اي بفهمه من اللفظ
الموضوع له بخلاف الحرف فانه لا يستقل معناه بفهمه من لفظ الحرف
الموضوع بل لا بد من انضمام المتعلق   مستقل بنفسه الخ هذه الصفات
تفسير لقوله مستقل بالمفهومية فهي صفات كاشفة   بل آلة
لملاحظة غيره اي متعلقه فالمراد بالغير المتعلق مثلا من معناها
الابتدا الجزئي وهو آلة لملاحظة السير مبتدا والبصرة مبتدا منها
وكل ما كان كذلك اي دالا على معنى بنفسه مستقلا بالمفهومية لانه الآلة   قوله صح
الخ هذا من قبيل الاستدلال بحد على المحدود وذلك لا يصح لان المنفي
من حد التصور من الدليل التصديقي والجواب ان ذكره ليس على وجه
التعريف بل على وجه الحكم على حد قولك زيد انسان لانه حيوان ناطق
الاشارة العقلية اي المعهودة التي هي قرينة
الموصول   للعالم بالوضع الاولى للسامع من الموصول الخ بدليل الف
العبارة ومعنى كلامه ان العالم بالوضع وان علم انه موضوع للمشخصات
اذا سمع جاء الذي ضرب مثلا لا يفهم من العبارة الا مجيء مطلقا ضارب
اي حال كون الموضوع معه اي الاشارة العقلية التي هي [illegible]
الصلة   ليس الا الامر الخ اي هو المفهوم الكلي الصادق
على الافراد   فيه شبه مغالطة قياس فاسد زيادة لتركيبه
من مقدمات وهمية كاذبة مع علم المستدل بعنادها وحاصل ما هنا
ان صاحب الاصل ادعى كلية الموصول وشبهته التي بينها بحاصله
ان الموصول وحده حيث الاطلاق لا يفهم السامع منه الا الامر
الكلي وكل ما كان كذلك فهو كلي ينتج الموصول كلي فرده الشارح

بان

بان هذا القياس فاسد لكون الكبرى كاذبة اذ فهم الكلي
من الموصول لامر الكلي وعدم فهمه المعنى الجزئي لا يقتضي كليته
وانما كان شبه مغالطة ولم يكن مغالطة لانه لم يستدل به مع علمه
انه فاسد   لان آلة الملاحظة الخ ان في الدليل الذي يلاحظ
بها وهو غير صحيح   هي نفس الوضع الاولى هي لزوم العام وليس
هو الموضوع له لان آلة الشيء ليست نفس ذلك الشيء كما لا يخفى
وكلامنا في الثاني اي الموضوع له   وكون آلة التعقل الخ
من تتمة التعليل   الاي اراده نعت للفرق   وفيه
بحث اي في كلام المصنف بالنظر لورود الموصول كليا   على ما حقق
بالبنا للفاعل وضميره يرجع للمصنف وعائد للموصول محذوف اي حققه
المصنف في التقسيم من ان الموصول موضوع للمشخص   وعدم فهم
الخ اي ان كانت شبهته عدم فهم السامع المعنى الجزئي فدفعه بان ذلك
لا يقتضي كليته كما في الاعلام المشتركة فان السامع للفظ زيد مع
وجود عشرة اشخاص هو اسم لكل واحد منهم لا يفهم منه معناه
منهم مع ان مدلوله جزئي   اللهم الا ان يقال حاصل ان
المصنف انما جعل الموصول كليا على سبيل المجاز باعتبار بعض
ملاحظاته وهو ملاحظة الصلة مع قطع النظر عن الانحصار
الخارجي لانه جعله كليا حقيقة حتى يقتضي عدم استقامة كلامه
والا فلا يستقيم كلامه ولا ينظر الى الموصول مع مجرد قرينة
الصلة بان ينظر اليه مع تمام القرينة اصلا فلا يستقيم كلامه فتحت
الصورتان فقوله اذ القرينة الخ للصورة الاولى وقوله وان
لم يعتبر رد للصورة الثانية   ظاهرا واما في نفس الامر فا
لمعتبر هو مفهوم الصلة مع الانحصار الخارجي مثلا   اما اسم
الاشارة الخ مبتدا والذي نعت له وقوله قرينة مبتدا وجملة هي
الاشارة خبره والجملة خبر صلة الموصول وقوله والضمير عطف
على اسم الاشارة وقوله فهما الفاء واقعة في جواب اما
فان الوضع له اي لهذا التنبيه وقوله عن تعبيره عن التعليل

نحو قوله ونحو وما نحن بتارك الاعتناء في ذلك وحاصل كلامه
الاعتذار عن نظمه لهذا التنبيه بما فيه من المساهلة فكأنه يقول
وضعي لهذا التنبيه ونظمي اياه لاجل تحرير صاحب الاصل اياه وان
تابع له في ذلك لا مخترع فلا لوم علي فالتنبيه منه بمعنى الا
يقاظ اي بمعناه اللغوي وجعل العلم بجر عطفا على
تقسيم مما هو آلة بدلوله مخصصة اي عما هو ملحوظ مدلوله بمخصصة
فالمراد بالآلة متعلق التصور وهي الامور المخصوصة للمدلول الموضوع
له عما عداه لما تقدم من ان الواضع في الوضع الخاص لم يستحضر الموضوع
له بآلة بل معناه انه لاحظه بمخصصه ومميزه فليتذكر بالبناء للمفعول
ونائب الفاعل ضمير يرجع الى ما في قوله مما قد مضى وقوله فليتذكر امر
بذلك الى ان طلب الامر ليس على حقيقته لانه حاصل وطلب الحاصل عبث
بل هو مجاز عن طلب التذكر والمعاودة وان جزئيا بفتح همزة
ان عطفا على الغرض اي وبعلم مما مضى ايضا ان جزئيا هو الذي
شيخ لذي الخ وقوله كما قد علم تأكيد ولا تقل كما قال بعضهم
بان الاشارة اي اسم الاشارة يعني ان بعضهم ذهب الى ان اسم
الاشارة وضع لمعنى كلي وان لم يستعمل الا في جزئي بخلاف الضمير
فانه وضع للجزئيات وهذا القول مردود بما ذكره الشارح
ذو كثر اي ذو كثرة بحذف التاء للضرورة الشعرية لانه جزئي
الخ اي لان اسم الاشارة جزئي الخ وهذا تعليل للنهي في قوله
ولا تقل من عناد اي معارضة او جبه توهم العموم
يعني ان هذا القول ناش من توهم زاعمه ان الموضوع له الامر العام
ان له معنى بفتح همزة ان والمصدر المنسبك
منها ومما بعده نائب فاعل علم اي علم مما سبق في التقسيم
ان الحرف له معنى اي بنفسه من في كالحرف الخ من تبعيضية
متعلقة بمحذوف صفة لمقول قول النحاة وهو على معنى في غيره
اي وعلم ايضا ان قول النحاة على معنى في غيره الذي هو بعض
مقولهم في تعريف الحرف ما دل على معنى في غيره وان مرادهم

من تلك

من تلك العبارة هو على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية
وحاصله ان الحرف يدل على معنى بنفسه لكن يتوقف ادراكه على ادراك
غيره وهو متعلقه من نحو غير مستقل بالمفهومية فمعنى قولهم ما دل على معنى
في غيره انه يتوقف ادراكه على ادراك غيره وانه غير مستقل بالمفهومية
وليس مرادهم بتلك العبارة انه يدل على معنى لكن لا بنفسه بل
بواسطة الغير حتى يقتضي ان الحرف ليس موضوعا لمعنى اي انه ليس
الخ تفسير لعدم الاستقلال فمعنى من الابتداء الجزئي وهذا المعنى غير
مقصود بالذات بل وسيلة لملاحظة حال المتعلق وهو المراد بالغير في
كلام الشارح وهو واقع على السير والبصرة وذلك الابتداء يبين
حال السير انه مبتدأ او البصرة انها مبتدأ منها فقوله وبالذات
توضيح لقوله قصدا وقوله لملاحظة غيره اي لملاحظة حال غيره
وهو كون السير مبتدأ منها واستوضح ذلك من قولك الخ اي من
نسبة القيام لزيد من الاضافات وتارة ينظر لها من حيث انها مرآة
لحال القيام من حيث انها تفيد انه منسوب وان زيدا منسوب اليه وفي
هذه الحالة لا يحكم عليها لان الحكم على الشيء فرع من قصده واستقلاله
فهي من حيث كونها مدركة في قام زيد لا يصح الحكم عليها لانها مدركة
من حيث انها رابطة بينهما وقوله آلة لتعرف حالهما اي من كون
قام منسوبا وزيدا منسوبا اليه وقوله ولذلك الخ اي ولانها غير ملحوظة
قصدا وقوله لا يمكن لك اي لا يسوغ لك فتمكن بمعنى تسوغ
فوراه باللام اجراء الاحكام علي اي على النسبة والاضافات
عطف تفسير فالمراد بهما واحد وهو معنى يتوقف تعقله على تعقل الغير
وكيفية اجراء الاحكام على النسبة ان تحمل عليها النسب فتقول النسبة
القيامية الى زيد من النسب والاضافات وهذا اي كون النسبة
قد تكون ملحوظة قصدا وقد تكون ملحوظة تبعا له نظير في المبصرات
فالكاف في قوله كما ان الخ ~~اي هذا في المعقولات كما ان المبصر~~
للتنظير وكتب ايضا ما نصه قوله وهذا كما ان المبصر الخ اي هذا الحكم
في المعقولات كما ان المبصر في المحسوسات وح [illegible] فيفيد قوله الحكم على الشيء

فرغ عن تصوره اي قصد الاستعمال انتهى كما يحكى لك ذلك
في الصورة اي كما يسوغ لك ذلك اي الحكم عليها وبها الصورة الخ
البصر قيل هي عين قائمة بالقلب تدرك بها المعقولات كما ان
البصر عين قائمة بالراس تدرك بها المحسوسات ولذا اعتمد
هذا الخ هذا هو المقصود هنا وما تقدم توطئة وتمهيد له معنى
اي معنى من المعاني كالسير بيان للغير ثم ذلك الابتداء الموصوف
بانه له تعلق تارة يلاحظ من حيث انه وسيلة لبيان حال غيره
فيكون غير مستقل بالمفهومية وهو بهذا الاعتبار مدلول للفظ من
ويلزم منه اي يلزم من تعقل ذلك الابتداء تعقل المتعلق
وادراكه وذلك لما مر من انه معنى له تعلق بالغير فيلزم من ادراكه
ادراك ذلك الغير لكن المقصود بالذات ذلك المعنى واما ادراك
الغير فتبع فقوله تبعا في مقابلة قوله قصدا وقوله وبالعرض اجمالا
في مقابلة قوله وبالذات فمراده بالاجمال ما ليس قصدا بهذا
الاعتبار هو كون ذلك المعنى مقصودا بالذات ذلك بعد ملاحظته
على هذا الوجه اي قصدا وبالذات ان تقيده الخ واذا قيدته بمتعلق
خاص صار ابتداء جزئيا لكن جزئي مستقل لانه مدلول للاسم وملاحظ
قصدا فالاقسام ثلاثة احدها ابتداء جزئي ملحوظ معرفا لحال المتعلق
اي السير بكونه مبتدأ والبصرة بكونها مبتدأ منها وهذا مدلول للفظ من
ثانيها ابتداء جزئي مقصود مستقل كما لو قلت ابتداء سيري من
البصرة والثالث ابتداء كلي مطلق مستقل اي غير ملحوظ لبيان حال
المتعلق والثاني والثالث اسمان مدلولان للفظ الابتداء ولا يخرجه
ذلك عن الاستقلال اي لا يخرجه ذلك التقييد عن الاستقلال لانه
تقييد عارض هيئة الانضمام الاضافة بيانية وهذا
الاشارة لقوله معنى الابتداء معنى له تعلق بالغير باعتبار نفسه
اي ملحوظا ذلك المعنى في نفسه ومقصودا بنفسه وهذا اعلم الخ
واما معنى الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره وهو المتعلق
فقد اتضح ان ذكر متعلق الحرف هو السير والبصرة انما
وجب

١٥

وجب ليتحصل معناه اي معنى الحرف في الذهن لان معنى الحرف كما تقدم
جزئي فلا يتحصل معناه ذهنا وخارجا الا بالمتعلق وهذا وجه توقف
الحرف على المتعلق والمتعلق يتوقف على الحرف لكن من جهة اخرى وهي
بيان حاله اي من جهة ان السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منها فجهة
التوقف مختلفة والحاصل ان الحرف يتوقف على متعلقه لاجل تحصيل
اصل معناه بخلاف المتعلق فانه توقف على الحرف لاجل بيان حاله
من كون السير مبتدأ او البصرة مبتدأ منها لا لان الواضع [illegible]
على ليتحصل معناه اي لا نقول كما قال هذا القائل ان معنى الحرف
فلا يستقل بالمفهومية ان الواضع اشترط في دلالته على معناه ذكر
متعلقه بخلاف الاسماء اللازمة للاضافة كذو وفات الواضع
لم يشترط في دلالتها ذكر المتعلق بل التزم ذكره ليحصل المقصود
من وضعها وهو التوصل لجعل اسماء الاجناس صفات وقد رد
الشارح هذا القول وقوله ولو لم يشترط الخ هذا من تتمة كلام هذا
القائل وقوله فانه لا يرجع الى طائل اي لان ذلك القائل يقول
لو لم يشترط ذلك لا يمكن فهم المعنى بدونه اي فلا فائدة في هذا الشرط
والاولى حذفه ويقتصر على قوله فحيث انه تفريع على
ما تقدم من ان المتعلق انما ذكر ليتحصل به معنى الحرف اذ لا يوجد ذهنا
وخارجا الا بذكر المتعلق وهو مشترك بينهما الخ اي التزام
ذكر المتعلق مشترك في الحروف وفي الاسماء اللازمة للاضافة كذو
بمعنى صاحب مثلا وفوق مثلا وفيهما والتفتا بان ذكره اي ذكره اي
المتعلق في الاسماء اللازمة لا لتوقف معناه عليه بل للتوصل للوصف
بذو واما في الحروف فذكر المتعلق فيها لاجل دلالتها على معنى الحروف
هذا الفرق تحكم بحت اي خالص صرف لا وجه له ووجهه لان التزام
ذكر المتعلق موجود في البابين فالعلة متحدة والقاعدة ان معلول
العلة الواحدة سواء كان ذاتا او وصفا لا يكون الاشياء
واحد فكيف يقال انه بتنا عنه في الاسماء التوصل للوصف وفي الحروف

التوصل للوصف وفي الحروف التوصل لمعناها هذا الحكم خاص التي هي التوصل
اي للوصف باسماء الاجناس اي لكونك وصفه لما قبله من اسماء
الاجناس كرجل وهو لاتياتي الا بذكر المتعلق واما بيان عموم الوضع
هذا مقابل لمحذوف تقديره اما بيان كون معنى الحرف غير مستقل فقد علم
واما بيان الحكم والفعل وان كان تمام معناه غير مستقل بالمفهومية الخ
معنى الفعل مركب من ثلاثة اجزاء الحدث والزمان والنسبة والجزءان الا
ولان اعني الحدث والزمان مستقلان والجزء الثالث اعني النسبة غير مستقل
مستقل والقاعدة ان المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل
فالفعل غير مستقل يدل على حدث وهو القيام وعلى نسبة مخصوصة
الخ وكذلك يدل على الزمان كما تقدم فدلالة الفعل على هذه الثلاثة بالوضع
واما دلالته على الفاعل فبالالتزام فانها ملحوظة الخ علة لكونها جزئية
مقيدة لعدم استقلالها لتوقفها الخ اي الحدث من جهة انه منسوب والفاعل
من جهة انه منسوب اليه الا ان احدهما الخ اي احد الشيئين المذكورين
وهما الحدث والفاعل وهذا مستثنى من محذوف تقديره وهذان الامران
لا يختلفان في حالة من الاحوال الا في هذه الحالة فانهما مختلفان فيها
لان الحدث من مدلول الفعل والفاعل ليس من مدلوله بل هو خارج
عن مدلوله على ذكر غيرها وهو الفاعل وكل شيء يكون حاله كذلك
فهو غير مستقل وان كان الخ الواو للحال وان زايدة
بوجه ما هو كون كل حدث لابد له من محدث وقوله والا لما امكن ايقاع
اي وان لم يكن الفاعل متعينا في نفسه وملحوظا بذلك الوجه لما
امكن ايقاع تلك النسبة اي ادراكها فالفاعل ذكر لمعنى الفعل التضمني
وهي النسبة فالفاعل هنا بمنزلة المتعلق في الحرف والنسبة بمنزلة
الحرف لا يظهر معناها الا في متعلقها وهو الحدث والفاعل فمحصل ان
النسبة متوقفة عليهما اي فهي غير مستقلة لكون اللفظ لا يدل
عليه اي لفظ الفعل لا يدل على الفاعل اي لا مطابقة ولا تضمنا فلا
ينافي انه يدل عليه التزاما فلا يقصد هذا الجزء اي النسبة

اذ هي

ويجعل معه [illegible] الفاعل و [illegible] النسبة الفعل

اذ هي الحدث عنها الا الحدث باعتبار مجموع معناه اي بحسب
الهيئة الاجتماعية وقوله غير مستقل بالمفهومية اي لتركبه
من المستقل وغير المستقل كما تقدم ان يحكم عليه اي ولا به الا
انه باعتبار جزئيه وهو الحدث يحكم عليه به ولذا قال الشيخ جزؤه
اعني الحدث ولم يبلغ المحل للغاء لانه تفريع على ما قبله وقد
ضمن يبلغ معنى يرتفع فعداه بالي فان قلت لم جعل النسبة الخ
وارد على جعل النسبة رابطة بين الحدث والفاعل فلم ضمنت الخ
احدهما اعني الحدث وجعلا مدلولا للفعل اي مع انها نسبة بينهما
فلها تعلق بكل منهما فجعلها مضمونة للحدث دون الفاعل ترجيح
غير مرجح والجواب ان هنا لو مرجحا وهو شدة تعلقها بالحدث لقيامها به وان
كانت متعلقة بالاخر كالابوة تنظيرا اي فهي قايمة بالاب وان
كان لها تعلق بالابن والابوة هي كون الحيوان متولدا منه حيوان اخر
والاب حيوان تولد منه حيوان اخر والبنوة كون الحيوان متولدا من حيوان
اخر والابن حيوان تولد من حيوان اخر فان قلت كان مجموع الفعل
الخ حاصله ان كلا من الفعل والوصف مشتمل على نسبة غير مستقلة وقد
قلتم ان الاول يخبر به وعنه وحاصل الجواب ان النسبة في الاول
لها ظهور اذ مدلوله حدث مع تلك النسبة واما الفاعل فخارج عن
المعنى الموضوع له فقد حصل لها قوة بعدم دخول الفاعل في مدلول
الفعل فلم تنته تلك النسبة بينهما واما في الوصف فلان مدلوله شيئان
اعني الذات والحدث فقد تاهت النسبة بين هذين فلم تظهر والمنظور
اليه انما هو تارة الذات فيحكم عليها وتارة الحدث فيحكم بها بخلاف
النسبة في الفعل فلما ظهرت لم يحكم عليها بل بها كذلك الصفة
اي يستفاد منها نسبة غير مستقلة وطرفان نسبة تامة اي
تقصد افادتها للسامع في الفعل بحيث يخبر بها تقتضي تمام ادراكها
مع طرفيها وهو الحدث وقوله عن غيرها وهو الفاعل بحيث يكون
الفاعل جزءا من مدلول الفعل حتى تتوزع بين الفاعل والحدث
فقوله وعدم ارتباطها به عطف على انفرادها عطف تفسير

بغير تامة لا تقتضي الخ صفتان كاشفتان اذ معنى النسبة التقييدية
عدم تمامها وعدم اقتضائها انفراد المعنى الخ انفراد المعنى اي الحدث
عن غيره اي الذات اي لا تقتضي انفراد الحدث عن الذات لكونهما مدلولين
للوصف فقد تاهت النسبة بينهما فيه فلم يكن لها ظهور وعدم
ارتباطها به اي بالغير وهو معطوف على انفرادها عطف تفسير كما تقدم
ولا تكون هي مقصودة بالافادة الخ اي لعدم ظهورها ولتوهانها
بينهما فلم يلتفت لها في الحكم عليها ولا بها لانها وان كانت من مدلول
الوصف لكن ليست ظاهرة في معناه اذ الظاهر في معناه انما هو الحدث
والذات فلذا فاق الشئ واما النسبة المعتبرة فيها اي في الصفة اي
انما اعتبرت للربط لا لذاتها الخ لا يصلح الحكم عليها ولا بها وقوله
واما النسبة المعتبرة فيها هذا تتميم للكلام على الوصف واشارة
الى ان معناه مركب من ثلاث ذات وحدث ونسبة فيحكم على الوصف
نظرا للذات وبه نظرا للحدث واما النسبة فهي ملحوظة تبعا
لا يصلح الحكم عليها ولا بها
بعد انه لكن ضارب الخ وقوله مع الفرق بيان لما سبق متعلق بقوله بما قد تقلد
متعلق بحد وما وافقه على التعريف يعني ان ضاربا لا يرد على حد الفعل
بالتعريف الذي نقل عن النحاة وهو ما دل على معنى في نفسه غير
مقترن باحد الازمنة الثلاثة فقول الشارح بانه ما دل على الخ بيان
لقوله بما قد نقل الخ واشار لما عليه الايراد والانفصال زاد وضعا
في التعريف المذكور لا يرد عليه ما ذكر لان دلالة ضارب على الزمان
ليس وضعا وحاصل الجواب الخ يعني ان ضاربا انما لم يرد على
حد الفعل لان الملحوظ اولا الحدث فكانه قيل ما دل على حدث
منسوب الى فاعل ما مقترن باحد الخ فباعتبار الحدث في ضاربه
اولا يندفع ايراد المشتق لان الملحوظ في المشتق اولا الذات
كما تقدم ايضاحه انه موضوع للماهية ووحده
لا بعينها اي مراده انه على هذا المذهب موضوع للماهية من
حيث وجودها في فرد غير معين اي لا من حيث هي فالمقصود
من اسم

١٧

من اسم الجنس على هذا المذهب الفرد المنتشر لانه قيد في الموضوع له اعني
الماهية والقاعدة انه اذا قيل هذا موضوع للماهية بقيد وجودها في فرد
كان المقصود ذلك الفرد الغير المعين وليس المراد ما يتبادر من ظاهره انه
من ان مدلوله هذان الشيئان اي الماهية والوحدة لانه يقتضي
ان مدلوله مركب وليس كذلك واما على الثاني فهو موضوع للماهية من
حيث هي اي لا بقيد وجودها في فرد وبهذا تعلم ان الفرد المنتشر مراده
ان المقصود الفرد من حيث وجود الماهية فيه وليس المراد ظاهره
من ان الماهية مع الوحدة تسمى فردا ثم فصل ما اجمله الفرق الخ
حاصل الفرق بين علم الجنس واسم الجنس ان علم الجنس موضوع للماهية
مع التعين والتعين ملاحظ فيه على انه جزء الموضوع له على قول او
قيد على القول الثاني واما اسم الجنس فموضوع للماهية فقط والتعين
فيه لم يلاحظ جزءا ولا قيدا وتحقيق المقام ان علم الجنس كغيره من
المعارف يقصد به معين عند السامع من حيث معين مثلا اسامة
يدل على ماهية معينة مميزة عما عداها من الماهيات وهي ماهية
السبع وهذا التعين جاء من نفس اللفظ لان الواضع وضع اسامة
على وجه يستفاد منه تعقل الموضوع له من لفظه تعقل التعين واما
اسم الجنس فهو كغيره من النكرات يقصد بها التفات النفس الى المعين من
حيث هو من غير ان يكون في اللفظ ملاحظة تعين وان كان
لا يكون الا معينا فان التفهيم والفهم متوقف على العلم بوضع اللفظ
له وذلك انما يكون بعد تصوره وتميزه عنده عما عداه فالحاصل
يقصد به التفات المخاطب الى ماهية معينة وهي ماهية السبع لا
ان التعين معلق ثابت فيه لكن التعين لم يستفد من اللفظ بل بواسطة
العلم بالوضع فاسامة والاسد من ذاتها في الحقيقة واحد والفرق
بينهما باعتبار اعتبار التعين من اللفظ وعدم اعتباره منه
كما تقرر ان الفرق بين اسامة والاسد مراد به الحقيقة وهو ان
اسامة التعين فيه مستفاد من جوهر اللفظ والاسد التعين
فيه مستفاد من اللام ثم استعمال علم الجنس او لا معرفا او منكرا

في الفرد المعين او المبهم ان كان من حيث استعماله على الماهية وكونه فردا
من افرادها فحقيقة وان كان من حيث حصوله فمجاز
منصفا حال من مفعول تعبيره وهو الهاء مرفا منصوب بنزع الخافض
اي في العرف لانه موضع لغير معين من تلك الحقيقة اي موضوع للحقيقة
لا بقيد التعين السمرقندي لا بتفخيم المعظم الاسكوب الميم وفتح الراء
وانظر ضبطه فلا بد من تاويل لهذا الكلام اي المنصف لنسبة الفرق
الى التقسيم بان يقال شهرة وضع علم لجنس الماهية بقيد التعين اغنت
عن ذكره في التقسيم فكانه ذكر فيه وبني الفرق عليه وبذلك يعلم ان
قوله وهو ان الفرق الخ لبيان ما ابنى بل يؤول الكلام اليه بوجه التاويل
وان معنى علم لجنس الواو للحال وهمزة ان مكسورة ولا تفتح
لان هذا لم يعلم من لجنس التقسيم معلوم اي بين القوم وشهرته
بينهم اغنت عن ذكره فكانه ذكر فيما سبق الدال على مبنى الفرق
اي مع ضميمة ما هو مشهور كما عرفت من ان موصولا
بعكس حرف الخ حاصل الفرق ان الحرف يدل على معنى في غيره واحتياجه
الى الغير لاجل فهم اصل معناه بخلاف الموصول فانه يدل على معنى في نفسه
واحتياجه الى الصلة لا لاجل فهم اصل معناه اذ هو مستقل بالمفهومية بل
لاجل تعيين المراد منه وذلك الشيء هو المتعلق اشار بذلك الى ان
ما في قوله عا هو معنى فيه واقعة على المتعلق فاحترص من باب
ضرب وعلم بان مدلول الفعل كلي اي مدلوله التضمني
وهو حدث وهي معنيها بصفة التثنية وقوله ثبتا للغير
اي ثبتا على انهما آلة ومرآة لملاحظة الغير اي حال الغير من
كون السير مبتدا او البصرة مبتدا منهما بالنسبة الا من وكون عمرو
منسوبا والفاعل منسوبا اليه بالنظر للفعل وهي ان صحة
الحكم على الشيء الخ هذا العلة في الحقيقة هي قوله بعد وكل واحد من
مدلولها غير مستقل بالمفهومية هو ذلك لحرف المنسوب الخ
الاول هو النسبة لان عدم الاستقلال في الفعل من جهة النسبة
لا الحدث فلعل المراد بالحدث من حيث وصفه المذكور وهو النسبة

١٢

وهو معين قول الاصل اي قوله ومن هذه الجهة فان
الالفاظ الخ تعليل لصحة الحكم في قولهم ضرب فعل ماض ومن قال
ضرب الخ من شرطية وجواب الشرط قوله حينئذ لا دليل لنفسها
متعلق بوضع يعني ان الالفاظ موضوعة لا لنفسها في ضمن وضعها لمعانيها
فوضعها لمعانيها صريح ولانفسها ضمني الا ذكر اللفظ وارادة
نفسه اي انهم استنتجوا من اطلاق اللفظ وارادة نفسه انه موضوع
للفظ ايضا لكن وضعا ضمنيا الزم عليهم ضمن الزم معنى وجب
تعداه بعلى ووجه الالزام ان دليلهم انما هو ذكر اللفظ وارادة نفسه
وهذه العلة موجودة في جسق مهمل فيقتضي انه موضوع وليس كذلك فالقول
بوضع اللفظ لنفسه غير مسلم لما يلزم عليه من وضع المهملات فالحق انه يقال
يطلق اللفظ ويراد لفظه ولا يقال انه موضوع للفظ ولقائل ان يقول
حاصله انه يرد على ما حقق من ان اللفظ يطلق ويراد نفسه ولا يقال انه
موضوع لنفسه ان النحاة اجمعوا على ان لفظ امنوا كلام مع انه ليس
اسما لو تنقلب الوضع لان التحقيق كما قلتم ان اللفظ ليس موضوعا
لنفسه واسميته تتوقف على وضعه لنفسه وليس فعلا لان العقد هذا
اللفظ وليس القصد حدث اعني الطلب اي فيبطل قول النحاة ولا يتاتى
الخ اي لانه وجد الكلام وليس اسما ولا فعلا وحاصل الجواب ان المراد
بقولهم الاول اسمين اي اسم ولو تقديرا وامنوا اسم تاويلا لانه قصد
لفظه وكذلك يبطل قولهم في من حرف جر وضرب فعل ماض انهما مبتدآن
لان المبتدا اسم وهذان ليسا اسمين لان الاسمية متوقفة على
وضع اللفظ لنفسه وعلى التحقيق هذان ليسا موضوعين لنفسهما
والجواب انهما اسمان تاويلا اريد لفظهما وليسا اسمين
حقيقة لما مر فقوله يشكل ذلك الحصر اعني قول النحاة ولا يتاتى
الكلام الا من اسمين او اسم وفعل اي لو لم يجب بهذا الجواب
او بما بعده لاشكل لوجود كلام وهو امنوا وضرب فعل ماض ومن حرف
جر مركب اي ذلك الكلام من اسم وهو الظاهر في امنوا في التركيب الاول
وفعل ماض في التركيب الثاني وحرف جر في التركيب الثالث مع شيء اخر

وهو امر في التركيب الثاني ومن التركيب الثالث لبس ذلك الشيء اسما ولا
فعلا اما انتفاء الاسمية فلما مر واما انتفاء الفعلية فلان المقصود هذا اللفظ
وليس المقصود حدث وبالجملة فان اجاب بجوابين الاول ان تحكم ما لا
ينافي تركيب الكلام الا من اسمين الخ مرادهم الاسم ولو تأويلا وبلا فقد دخل هذه الثلاثة
والثاني ان هذا الحصر في تعريف الكلام والمبتدا جروا فيه على الغالب ش
اعتبار هذا التأويل وهو كون المراد اسمين او ما يقوم مقامهما وعلى هذا
التقدير اي تقدير عدم وضع الالفاظ لانفسها الى
ما في التنبيه الاول اي الذي قبله وهو التنبيه الثامن فمراده بالاول
الاول الاضافي لكان اولى اي ازيد التعلق باختلاف جهة
اي جهة الاشتراك وجهة الافتراق يعني انه لما كانت جهتها مختلفة ولم
يتواردا على جهة واحدة وذلك مما يشعر بالتغاير فضل عما قبله وقوله
فان الاشتراك الخ تعليل لاختلاف جهة كالحرف الخ هذا يفيد ان
الفعل موضوع بوضع واحد باعتبار مجموع معناه وقد قدمنا ان الفعل
وسائر المشتقات موضوعة بوضعين وضع المادة ووضع الهيئة فالحق
ان يكون الفعل كالحرف في انه موضوع للجزئيات بالنظر لوضع الهيئة
اي للنسبة والزمان غير مستقيم اي على ما ذهب اليه من ان الفعل
موضوع باعتبار مجموع معناه بوضع واحد اما على ما تقدم فهو مستقيم
بالنظر لوضع المادة في صحة الاخبار اي في صحة الاخبار بالفعل
وقوله بل اي علة صحة الاخبار ان الحدث الخ تنبيه غير سالم
من خدش لا تغفل عما مر من ان هذا كله بناء على ما ذهب اليه
فلا يصح ان يكون مخبرا به الخ متفرع على قوله اذ مدلوله بواسطة قوله
الخ فلا استقلال له لانه متفرع على كون حصول الشيء متوقفا على
غير عدم استقلال ذلك الشيء ويتفرع على عدم استقلاله الاخبار
به وعنه اذ الاخبار وعنه فرع استقلاله باعتبار اشتماله
متعلق بقوله بعد استتار بنسبة تامة مفعول مطلق منصوب
بالمصدر قبله وهو نسبة ذلك الفعل خارج صفة لقوله
موضوعا ما وقوله عن مدلوله اي عن مدلول الفعل فالموضوع

وهو الفاعل

وهو الفاعل خارج من مدلول الفعل وقوله لانه قيد علة لكون الفاعل خارجا
عن مدلول الفعل والقاعدة ان قيد الشيء ليس مدلول ذلك الشيء
وهذا اي عدم صلاحية الفعل بالنظر لمجموع معناه للحكم عليه وبه وقوله
لا ينافي ما ذكره النحاة الخ لان المقصود من هذا التركيب الحكم بان زيدا كريم
الاب فالمسند هو الكريب المفيد بالاب اي الحرف وحده لا هو مع الفاعل
فالكريب هو المحكوم به فرجع كلام النحاة لما هنا من ان المحكوم به
هو الحدث فقط لا المجموع فلا منافاة بين هنا وبين ما ذكره النحاة
فتأمل فيكشف الحال اي اذا تأملت تجد المحكوم به في هذا التركيب هو الحدث
لا المجموع ويظهر لك عدم المنافاة والحرف بالنصب عطفا على اسم
ان وهو الفعل في قوله سابقا وحاصله ان الفعل من قبيل عطف
المفردات ففيه العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز وقوله
كمن تمثيل للحرف وقوله لما ومنع جواب لما قوله لم يمكن ان يحكم عليه
كمتعلقاتها تمثيل لمعان اخر وقوله ونعرف احوالها كالجر عطفا
على قوله الملاحظة وقوله وضعا عاما متعلق بقوله لما وضع لا بد في كل
منها اي من حكم على الشيء وحكم به وقوله من كونه اي كون ذلك الشيء
والاكم بالنصب ايضا عطفا على اسم ان كما تقدم وانما صحت
النسبة الخ هذا توضيح لكون الاسم لم يعتبر معه نسبة تامة لا على انها
الى غيره ولا اليه وبيان الفرق بين نسبة الفعل ونسبة المشتق ولما
نزه تعلق به صح ان ينسب القعود الى زيد ولما لم تكن قائمة بالمنسوب
اليه وليس تعلقها به قويا لم يصح العكس وهو نسبة زيد الى القعود
بخلافها في الصفة اي فالنسبة في الصفة غير تامة بل صفة
تابعية وليست مقصودة بل المقصود احد طرفيها
في جعل قوله الخ حاصله ان بعضهم ذهب الى ان ضمير الغائب
كلي اذا كان راجعا الى امر كلي وفيما ذهب اليه هذا البعض نظر لان
الضمير مطلقا موضوع للجزئي والحق الخ وعليه فضمير الغائب
موضوع بالاشتراك لانه يستعمل في الكلي والجزئي فيكون استعماله
في كل منهما حقيقة هذا والحق ان الضمير ولو غائبا موضوع

للجزئي وان استعماله في الكلي مجاز كما مر العلاقة والقصد
اغا هو من جزئيات اي التنقيح وهو وارد على قوله والجوع في قوله نظرا
الى ان الكثر الخ هذا حاصل الجواب اي لانه تابع لاكثر ائمة اللغة في ذلك
مع بعد جعل الخ بضم يا نبعد لانه مصدر وقوله للغرض اي للعلة
اي وضعه لاجل شي اي وهذا بعيد وقوله لاصلة لاحرف عطف وصلة
معطوف على جعلها لثانيا اي لا مع بعد جعل اللام صلة وضع ولام الصلة
هي لام التعدية وجعل اللام للصلة يقتضي ان تكون جميع المعارف
جزئية بخلافها على جعلها للغرض فانه لا يقتضي ذلك والحاصل ان
مع جعل الضمائر موضوعة للامر الكلي لكنها لا تستعمل الا في جزئي عرف
المعرفة بانها ما وضع ليستعمل في شي بعينه لتدخل الضمائر لانها وان
وضعت للامر الكلي لكنها لا تستعمل الا في جزئي فاللام ليستعمل للغرض
وصلة وضع محذوف اي ما وضع لشي لاجل ان يستعمل في جزئي ومع
جعل الضمائر موضوعة للجزئيات وهو المذهب المنصور عرف المعرفة
بانها ما وضع لشي بعينه اي ما وضع لجزئي بناء على ان اللام في شي صلة
وضع وكونها للغرض بعيد فالحاصل عند الشارح في التنقيح جزئيا ابتاعا
لاكثر ائمة اللغة لا لكونه حقا وحق ان ضمير الغائب قد يكون كليا
وقد يكون جزئيا هذا محل الكلام الخ لكن قد علمت ان الحق ان الضمير
مطلقا موضوعا للجزئي وقد عرفت انه ليس المراد الخ اشارة الى
ما قدمناه من انه لا يجب في التشخص الوضع لخاص الموضوع له خاص تعقله
بعينه بمفهوم كلي منحصر فيه فعدله الخ عدل امر وقوله تستنظر
واقع في جواب الامر فحقه الجزم لكنه رفعه للضرورة والمعنى ان عدلت
ورجعت الى ما ذكرناه في التقسيم تستنظر ما حكمنا به من التنظير في
كليته واضحا جليا تنجلي الوف الخ حاصل الفرق بينهما
ان ذو كلي وضعا وان كان لا يستعمل الا في جزئي فجزئيته استعمالا
لا تنافي كليته لانها عارضة والعبرة للوضع لا للاستعمال بخلاف هو
فانه جزئي وضعا واستعمالا او ايضا يفرق بينهما بان ذو مستقل
بالمفهومية بخلاف حرف الاقصر التفرقة بالنظر للموضوع له
اي الاضافي

اي الاضافي في حمل الجزئي على الاضافي لان ذو وامثاله يكون في الاستعمال
جزئيا حقيقيا كما في زيد ذو مال ويكون كليا كما في الانسان ذو نطق لان
الجزئي الاضافي هو ما اندرج تحت كلي سواء كان جزئيا حقيقيا كزيد او
كليا كالانسان بالنسبة للحيوان لكن ذا العارض الاضافة رفع بهذا
الاستدراك ما عساه ان يقال كيف يوصف بالكلي مع انه يستعمل في الجزئي
لعارض الاضافة فقط لكن ذا اي استعماله في الجزئي لعارض الاضافة
اي فلا ينظر اليه اذ العبرة للوضع من قبيل العام المخصوص هو ما عمومه
مراد تناولا لا حكما لا من قبيل الجزئي الحقيقي اي وضعا خلافا لمن في انه
قد يستعمل في جزئي كما اذا قلت جاء في ذو مال واردت زيدا كما تقول الا
نسان ذو نطق الخ فذو مدلوله الاصلي كلي وهو معنى صاحب لكنه خصص
بالاضافة فصار جزئيا اضافيا وصار بمنزلة العام المخصوص
يفرق بما صيغة المركب اي لان الوضع لان الحيوان موضوع لما يعم الناطق
وغيره او فسر ومعطوف على استعملوا
ما معناه غير مستقل بالمفهومية فالمستقل كمن فانهم يقولون معناها
الابتدا ولم يخفوا ان مدلول لفظ الابتدا مستقل كما لا بد لك الاستعمال
العارض اي ولا بد لك التفسير ولا يكفي تغاير الالفاظ
الخ ايمان اللفظ الكلي اذا حل محل جزئي كزيد لا يخرج ان مدلوله جزئي
اذ المعتبر الوضع ببعض الاوهام انبا بمعنى في ومرادة بالاوهام
العقول للالفاظ متعلق بالحكم فيها انث الضمير نظرا
لمعنى ما لانها واقعة على معان ولو راعي لفظها لقال وقوله استعمل اي الالفاظ
ولم يؤنث لتحويلنا ذلك بالمذكر والاولى ابراز الضمير لان استعمل صلة
او صفة جرت على غير ما هي له في جزئي وهو زيد اي يتوهم من استعماله
في جزئي انه جزئي لاستعماله فيه بل نقيم كليا نظر للوضع وكذا اذا
الخص الخ فالذي وان وضع لمشخصات لكن يقال بالكلي وهو نفس دقيق
الذي علم شخص لانه لم يوضع لزيد بخصوصه لانه موضوع لمتعدد واما العلم
الشخصي فهو ما وضع لشخص واحد بعينه فاذا استعمل الاسم في شخص معين
لا يكون علما نظر للاستعمال لان العبرة بالوضع اما هذه الالفاظ الاولى

هذين اللفظين لانه لم يبق الا لذو والذي كل منهما الاولى منهما
حال الوضع اي لا الاستعمال على طريق الاكتفا الاضافة
بيانية اي على طريق هو الاكتفا والاكتفا هو حذف بعض الكلمات
او بعض حروف لدلالة الباقي عليه وما هنا من الاول
ن اعلى حذف الكلمات الخ والثاني كقوله يا مهتجي
بالسقم كن منجدي ولا تطل رفضي
فانني علي اي عليل انت
خليلي فبحق الهوى
كن لشجوني راحما
يا خلي اي يا
خليلي وهذا
اخر ما [illegible]
تم